

تغيير موازين القوى في أوروبا ونشوء الاتحاد الأوروبي

أ.د. أحمد سليم البرصان

أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

ملخص الدراسة

يتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية مع تراجع الولايات المتحدة، وصعود قوى دولية كبرى كالصين وروسيا الاتحادية، وبروز دول من الجنوب، مثل البريكس والتي تضم كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا إضافة للصين وروسيا الاتحادية.

ويُعَدّ الاتحاد الأوروبي أحد الأقطاب الدولية الرئيسة في النظام الدولي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي، يضم ٢٨ دولة، ومعظم دوله أعضاء في حلف الناتو.

كان النظام الدولي في القرن التاسع عشر نظامًا أوروبيًا؛ حيث إن الدول الأوروبية الكبرى هي التي تتحكم في السياسة الدولية وتتنافس فيما بينها. وتبنت الدول الأوروبية بعد هزيمة نابليون وعقد معاهدة فيينا ١٨١٥م سياسة توازن القوى في القارة الأوروبية، بمعنى أن لا تهيمن دولة واحدة على النظام الدولي.

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية محطمة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، وانتقلت زعامة العالم من أوروبا إلى خارجها، زعامة العالم الغربي إن لم يكن العالم كله، وتحول النظام الدولي إلى ثنائي القطبية، وأصبحت أوروبا ثانوية فيه.

إن النظام الدولي يتجه نحو التعددية القطبية في ظل تراجع الولايات المتحدة عن الهيمنة على النظام الدولي؛ بسبب ما تواجهه من أزمات اقتصادية، وتراجع عسكريّ في العالم، مع فشلها في التدخل في كل من العراق وأفغانستان، واتجهت نحو استعمال دول أخرى لحماية مصالحها بدلاً من التدخل المباشر.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي مع دول ما يعرف بالربيع العربي هي احتواء التحولات السياسية في جنوب المتوسط؛ لأن لها آثارها داخل مجتمعات الاتحاد الأوروبي بسبب الجاليات الإسلامية هناك والعلاقات الاقتصادية، وتحاول دول الاتحاد مع دول المتوسط إيجاد قواسم مشتركة من خلال حوار الحضارات وليس صدامها وتسعى لاستقرارها، وتعمل على التوسط في خلافاتها، مثل محاولات الاتحاد الأوروبي التوسط في الأزمة المصرية إثر الانقلاب العسكري في مصر في الثالث من يوليو ٢٠١٣م، فالرئيس الذي تمت تنحيته من قِبل الجيش رئيس منتخب، وإزاحته من السلطة يتنافى مع المسار الديمقراطي الذي يدعو له الاتحاد الأوروبي، وتبقى أوروبا حريصة على عدم الصدام في منطقة البحر المتوسط، وتسعى للاستقرار السياسي، واحتواء الأزمات من أجل مصالحها الاستراتيجية في حوض البحر المتوسط.



تغيير موازين القوى في أوروبا ونشوء الاتحاد الأوروبي

أ.د. أحمد سليم البرصان
أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

مقدمة:

يتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية مع تراجع الولايات المتحدة وصعود قوى دولية -الصين كقوة صاعدة وروسيا الاتحادية-، وبروز دول من الجنوب، مثل البريكس والتي تضم الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا إضافة للصين وروسيا الاتحادية.

والاتحاد الأوروبي أحد الأقطاب الدولية الرئيسة في النظام الدولي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي، يضم ٢٨ دولة، ومعظم دوله أعضاء في حلف الناتو، وفوق ذلك فهو تجمُّع نصراني له علاقاته التاريخية مع العالم الإسلامي، ورفض انضمام تركيا إلى الاتحاد رغم طلبها المتكرر؛ لأنها لا تنتمي إلى الحضارة الغربية رغم علمانية الدولة التركية، وفي دراستنا للاتحاد الأوروبي وموازين القوى في أوروبا ونشوء الاتحاد الأوروبي، نتناول المحاور الرئيسة التالية:

أولاً: النظام الدولي ١٩١٨-١٩٤٥م والدور الأوروبي.

ثانيًا: أوروبا والنظام الدولي خلال الحرب الباردة.

ثالثًا: الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة (الأحادي القطبية) وميزان القوى الدولي.

رابعًا: ميزان القوة الأوروبي في ظل التعددية القطبية.

خامسًا: رؤية مستقبلية للاتحاد وعلاقاته بالعالم الإسلامي.

أولاً: النظام الدولي ١٩١٨-١٩٤٥م والدور الأوروبي:

كان النظام الدولي في القرن التاسع عشر نظامًا أوروبيًا؛ حيث إن الدول الأوروبية الكبرى هي التي تتحكم في السياسة الدولية وتتنافس فيما بينها. وتبنت الدول الأوروبية بعد هزيمة نابليون وعقد معاهدة فينا ١٨١٥م سياسة توازن القوى في القارة الأوروبية، بمعنى أن لا تهيمن دولة واحدة على النظام الدولي، وكان مهندس اتفاقية فيينا وزير خارجية النمسا مترنيخ الذي عرف سياسة توازن القوى التي تبنتها أوروبا بعد فينا «بالوفاق الأوروبي Concert of Europe»[1].

(1) Schroeder. P. Did the Vienna Settlement rest on a Balance of Power? The American Historical Review, Vol. No. 3, 97 (June., 1992), pp. 683-706.

ورغم الحروب المحدودة التي نشبت بين الدول الأوروبية فقد أثرت سياسة الوفاق الأوروبي على الأمن الدولي حتى بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، عندما وصل التنافس الدولي إلى ذروته بسبب اختلاف المصالح بين دوله مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي هي حرب بين الدول الأوروبية، ولم تدخلها الولايات المتحدة إلا في نهاية الحرب تقريبًا في عام ١٩١٧م.

الدول الرئيسة في أوروبا:

إن الدول الكبرى الرئيسة التي هندست اتفاقية فيينا هي: روسيا القيصرية، بروسيا (التي قادت الوحدة الألمانية فيما بعد)، النمسا، فرنسا، وبريطانيا العظمى. وقد اتفق مترنيخ مع وزير خارجية بريطانيا كاسترليه على سياسة توازن القوى لمنع تكرار سياسة نابليون من دولة أخرى في الهيمنة على القارة الأوروبية وبقيت هذه الدول تحافظ على سياسة الأمن والاستقرار الأوروبي حتى عام ١٨٧١م عندما حدث تغول في توازن القوى بصعود دول أوروبية قوية.

ولقد وقفت بريطانيا وفرنسا ضد روسيا القيصرية عندما تقدمت الأخيرة في شبه جزيرة البلقان الذي كان ضمن الدولة العثمانية، وحاولت روسيا الوصول إلى البحر الأسود، ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط ضمن استراتيجية الوصول إلى البحار الدافئة، ولكن فرنسا وبريطانيا وبسبب مصالحهما القومية وقفت إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م[1]، وكان ذلك ضمن التنافس بين دول أوروبا الكبرى في القارة الأوروبية والمستعمرات في آسيا وإفريقيا.

التحالفات داخل القارة الأوروبية:

شهدت دول القارة الأوروبية تحالفات متعددة ومتغيرة خلال القرن التاسع عشر أدت فيما بعد إلى أن تكون هذه التحالفات من أسباب الحرب العالمية الأولى، والتي حدثت بين الدول الأوروبية. فقد تشكل بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥م الحلف المقدس بين ثلاث دول محافظة تريد استمرار سياسة الأمر الواقع وهي: النمسا وروسيا وبروسيا، ولكن هذا الحلف تراجع مع الثورات الشعبية في القارة عام ١٨٤٨م وبروز الشعور القومي، وطلب الشعوب لحريتها، وبالمقابل كان هناك التقارب البريطاني الفرنسي على اعتبار أن هاتين الدولتين أكثر ليبرالية من دول الحلف المقدس، وبرز التقارب البريطاني -الفرنسي في حرب القرم في الوقوف ضد روسيا القيصرية وأطماعها في أراضي الدولة العثمانية التي اعتبرتها الدول الأوروبية «الرجل المريض»!

وإثر قيام كل من الوحدة الايطالية والألمانية، ١٨٧٠ و١٨٧١م على التوالي، آثرت هذه الدول التحالف بين الدول الأوروبية، وكان بسمارك موحد ألمانيا قد اشتهر بتحالفاته السياسية في سبيل تحجيم الدور الفرنسي في القارة، ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تبلور بشكل واضح التحالف السياسي داخل القارة الأوروبية، فكانت دول الوفاق الأوروبي الثلاث: روسيا وفرنسا وبريطانيا مقابل الحلف الثلاثي: ألمانيا والنمسا وإيطاليا، وهذه التحالفات بين الدول الأوروبية لها علاقات بالصراع على المستعمرات في كل من آسيا وإفريقيا والباسفيك.

إن دول القارة الأوروبية الكبرى المشار إليها دول صناعية بفضل الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا، وهذه الدول بحاجة للمواد الخام والأسواق، وبفعل الانفجار السكاني بحاجة إلى مستعمرات، وقد عبّر عن ذلك السياسي البريطاني الاستعماري سيسيل رُودْس CECIL RHODES بقوله: «كنت بالأمس في الاستد أند (حي عمالي في لندن)، وحضرت اجتماعًا للعمال العاطلين. وعندما سمعت في ذلك الاجتماع خطابات متحمسة سمتها الرئيسة

(1) Schroeder. P. The 19Th-Century international System: changes in Structure, World Politics, Vol. 39, No. 1 (Oct., 1986), pp. 1-26.

كانت هـي صرخات: الخبز! الخبـز!. وأثناء عودتي إلـى بيتـي كنت أفكر بما سـمعت، واقتنعت أكثر من السابق بأهمية الإمبريالية..

إن الفكـرة التـي أصبو إليهـا تمثل حلاً للمسـألة الاجتماعيـة، أعنـي: أنـه لكـي تنقـذ أربعـين مليونًـا من سـكان المملكـة المتحـدة من حـرب أهلية فتاكـة، ينبغي علينا نحن الساسـة الاسـتعماريين أن نسـتولي علـى أراضٍ جديدة لنرسـل إليها فائض السـكان، ولنحصـل على أسـواق جديـدة لتصريـف البضائـع التي تنتجهـا مصانعنـا ومناجمنـا. فالإمبراطوريـة –وقـد قلـت ذلك مرارًا– هي مسألة مَعِدَة. فإن كنتم لا ترغبون في قيام حرب أهلية عليكم أن تُصبحوا إمبرياليين.(1)

كانت بريطانيا القوة الاقتصادية العظمى في العالم Economic Superpower، فخلال الفترة ما بين ١٧٦٠–١٨٣٠م، كانـت قـد ملكت ثلثي الإنتـاج الصناعي في القـارة الأوروبية، ومع عـام ١٨٦٠م كانت تنتج ١٩٫٩٪ من الإنتاج الصناعـي العالمي، وتنتج ٥٣٪ من الحديد في العالم، والدولة الأولى في صناعة السفن(2)، كانت بريطانيا قوة بحرية في الوقت التي كانت روسـيا قوة بريـة تبحث عن البحار الدافئة، ولكن مع نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشـرين بـرزت ألمانيا كمنافـس قوي لبريطانيا العظمى في الصناعة والقوة البحريـة؛ حيث أخـذت ألمانيا بنظرية ماهـان بالقوة البحرية والسيطرة على العالم مما أقلق سيدة البحار بريطانيا.

أصبحـت ألمانيا مع عام ١٩١٤م، مـع بداية الحرب العالميـة الأولى، أقوى دولة فـي أوروبا، فقد زاد عدد سـكانها من ٤٩ مليون نسـمة ١٨٩٠م إلـى ٦٦ مليون نسمة ١٩١٣م، وفي نفس العام كانت في مقدمة الدول المصـدِّرة فـي العالم، فقـد كان نصيبها مـن الإنتاج الصناعي العالمـي ١٩١٣م، ١٤٫٨٪ بينما كان نصيب بريطانيا العظمى ونصيـب فرنسـا ٦٫١٪، مما يعني أن ألمانيا قد تفوقت على بريطانيا العظمى صناعيًا.(3)

شـهدت القـارة الأوروبيـة تحالفات متعـددة خلال القرن التاسـع عشـر أدت فيمـا بعـد إلى أن تكـون هذه التحالفـات مـن أسـباب الحـرب العالميـة الأولى، فقد تشـكل بعد مؤتمر فيينـا ١٨١٥م الحلف المقدس بين ثلاث دول محافظة تريد استمرار سياسـة الأمر الواقع وهي: النمسـا وروسيا وبروسيا.

إن التقـدم الصناعـي والانفجار السكاني والبحث عن مصادر القوة دفع أوروبا للبحث عن المستعمرات، فمع عام ١٨٠٠م، سـيطرت الدول الأوروبيـة علـى ٣٥٪ مـن الأراضـي اليابسـة للكرة الأرضيـة، ومع عام ١٨٧٨م سـيطرت على ٦٧٪، وهو نفس العام الذي عقد فيه مؤتمر برلين لتقسيم القارة الإفريقيـة بين الدول الأوروبية، ومع عام ١٩١٤م، عام نشـوب الحرب، كانـت الدول الأوروبية تسـيطر على ٨٤٪ من يابس الكرة الأرضية.(4)

الاستعمار الأوروبي:

انتقل الصراع داخل القارة الأوروبية إلى خارج القارة للبحث عن القوة ولإضعاف الدولة المعادية، فقد كانت حملـة نابليون على مصر عـام ١٧٩٨م من أجل قطع طريـق الهند على بريطانيا لإضعافهـا، باعتبار الهند درة التاج البريطاني، وحسـب رأي المؤرخة البريطانية إليزابث مونرو(5)، فإن قوة بريطانيا في القرن العشرين تمثلـت في أسـطولها الذي يتحكم فـي أعالي البحار والهنـد، والمواد الخام والسـوق لمنتجاتهـا الصناعية، والقوة البشرية لتجنيدها في الجيش البريطاني، فقد

(1) ميغـل مرتـين، الاسـتعمار الإسـباني فـي المغـرب ١٨٦٠–١٩٥٦م، جريـدة المناضـل (المغـرب)، ٥ مايـو ٢٠١٢م ، على الرابـط التالي:
http://www.almounadil-a.info/article2801.html

(2) Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic change and Military conflict from 1500 to 2000, London: Fontana Press(1987).

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Monroe, E. Britain's Moment in the Middle East, 1914-1956, John Hopkins University Press(1963).

كان يُـرْوَى: أن بريطانيا تقاتل في آسـيا لآخر جندي هندي.

وعندمـا فشـل نابليـون الثالـث إمبراطور فرنسـا فـي تعزيز قوة فرنسـا داخل القـارة الأوروبية، توجه لاحتـلال الجزائـر ١٨٣١م لضمهـا لفرنسـا كعمـق اسـتراتيجي جنوب المتوسـط؛ عوضًا عن فشله داخل القارة الأوروبية أمام بريطانيا والنمسا وبروسيا، وكان مؤتمـر مدريد عـام ١٨٨١م من أجل المغرب العربي، احتلت فرنسا تونس ١٨٨١م، وكانت ترغب فيها إيطاليـا والتـي قايضتهـا فيمـا بعـد على إطلاق يـد إيطاليا في ليبيـا ١٩١١م، وقايضت فرنسـا بريطانيـا بدلاً مـن تونس في أن تكون مصر مـن نصيب بريطانيا ١٨٨١م. وبذلك أصبحت أراضي الدولـة العثمانيـة يتم تقسـيمها بـين الدول الأوروبية، ثم فيما بعد المغرب بين فرنسـا وإسـبانيا عـام ١٩١٢م عندما فرضـت الحماية على المغرب.[1]

وامتد الاستعمار الأوروبي لإفريقيا جنوب الصحراء وإلى آسـيا، كان الاسـتعمار الأوروبـي عنصريًّا ينظر للشـعوب الأخرى فـي آسـيا وإفريقيا بأنها شـعوب متخلفة بربرية، اسـتعمل التبشـير في القارة السوداء وسيلة للاستعمار والاستيلاء على الأراضي.

وتمثـل ذلـك فـي سـيطرة الرجـل الأبيـض على أراضـي القارة السـوداء، وكان النظـام العنصري في جنوب إفريقيا دليلاً واضحًا على عنصرية الاستعمار الأوروبـي وعـدم إنسـانيته؛ رغـم رفعـه لشـعارات الليبراليـة والحرية وحقوق الإنسـان، ومارس الرجل الأبيـض تجارة الرقيـق في القارة السـوداء بأبشـع صورها في نقل السـود إلى العالم الجديد. وفي آسيا مارس العنصرية والاضطهاد ضد سكان البلاد، واتبع سياسة «فَرِّق تَسُد»، وكانت حرب الأفيون على الصين التـي قادتها بريطانيا علـى الصين عام ١٨٣٩م، وهي حـرب لا أخلاقيـة ضد الشـعب الصينـي، ثم فرض سياسة الباب المفتوح على الصين عام ١٩٠٠م.

الدول الأوروبية والدولة العثمانية:

> **سيطرت الدولـة العثمانيـة على ثلـث القـارة الأوروبيـة، وحاصـرت فيينـا عاصمـة الإمبراطوريـة النمسـاوية عـام ١٦٨٣م، وعندمـا تحالفت الدول الأوروبية النصرانية، على حـد تعبير البروفسـور والتر وليتشـه تـم «انتصـار الجيـش النصراني على الجيش العثماني».**

سيطرت الدولة العثمانية على ثلث القـارة الأوروبية، وحاصـرت فيينا عاصمـة الإمبراطورية النمسـاوية عام ١٦٨٣م، وعندما تحالفت الدول الأوروبية النصرانية، على حد تعبير البروفسور والتر وليتشه تم «انتصار الجيـش النصرانـي علـى الجيـش العثمانـي»[2]، ولكن الدولة العثمانية تراجعت قوتها، وأخذت في الضعف حتـى أُطلق عليها «الرجل المريض»، وأحيانًا «المسـألة الشرقية».

كانت أوروبا تنظر إلى الدولة العثمانية –رغم قوتها– علـى أنها ليسـت جزءًا من النظـام الدولي الأوروبي، وتعتبر السـلطان العثماني فـي مرتبة أقل من مراتب ملـوك أوروبا، وهذا يؤكد النظرة الصليبية التي كانت –وما زالت– عالقة بأذهان أوروبا ضد دولة إسلامية هـددت القارة الأوروبية، وسـيطرت فـي أوج عهدها على ثلث القارة، وكانت معظم المعاهدات الأوروبية مع الدولة العثمانية باسـم Highness أي مسـتوى الأمراء الأوروبيـين، ولكـن فـي عـام ١٨٥٤م تمـت مخاطبة السـلطان العثماني في الرسائل والمعاهدات الرسمية بلقب صاحب الجلالة أسوة بمرتبة ملوك أوروبا.

وكان الدافـع وراء هـذا التحـول، هو قبـول الدولة العثمانيـة رسـميًّا وليـس واقعيًّا ضمن تـوازن القوى

(١) علي محافظة، موقف فرنسـا وبريطانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩–١٩٤٥م، بيـروت: مركـز دراسـات الوحدة العربيـة (١٩٨٥م)، ص١٣–٢٤.

(2) Walter Leitsch, 1683: The Siege of Vienna, History Today Vol. 33 No.7(1983).

الأوروبي؛ حيث إن ضعف الدولة العثمانية جعل الدول الأوروبية تخشى من بعضها، في تقسيم هذه الدولة وخاصة الخطر الروسي الذي كانت كل من فرنسا وبريطانيا تخشاه في التوسع على حساب أراضي الدولة العثمانية، وكان هذا السبب في دخولهم، كما أسلفنا حرب القرم إلى جانب السلطان العثماني.(1)

وقد طالبت الدول الأوروبية الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات سياسية -كما تطالب واشنطن اليوم- والهدف منها إدخال القوانين الأوروبية العلمانية للدولة العثمانية، فكان خط شريق كلخانة عام ١٨٣٩م، ولقد استغلت قوى التبشير النصرانية خط كالخانة، وقال أحد المبشرين الفرنسيين: « كان عام ١٨٣٩م عامًا عظيمًا بالنسبة للتوغل الفرنسي في تركيا .. لقد كان بداية التنظيمات والسنة الأولى في الإصلاح.. ونحن رجال الدين سنبدأ بالاستفادة من هذه الليبرالية الخجولة، ونبدأ بإرسال إرسالية تبشيرية للتعليم الكاثوليكي».(٢)

وصدر أيضًا عام ١٨٥٦م الخط الهمايوني، وأكد أيضًا على المساواة بين المسلمين وغير المسلمين وسمح للنصارى وغيرهم ببناء المعابد ودعا للحرية الدينية، وسمح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية. كان خط همايون إرضاء لبريطانيا وفرنسا بسبب موقفهما في حرب القرم، وموقفهما المساند ضد التقدم الروسي، ومحاولة روسيا تقسيم الإمبراطورية العثمانية في الوقت الذي تحقق كل منهما أقصى نصيب من الرجل المريض!!

الحرب العالمية الأولى وتقسيم العالم الإسلامي:

قادت الصراعات بين دول النظام الدولي الأوروبي إلى الحرب العالمية؛ بسبب التنافس على المستعمرات، وسباق التسلح، وغيرها من الأسباب، ولم تكن رصاصة اغتيال ولي عهد النمسا في ٢٨ يونيو ١٩١٤م إلا الشرارة التي أشعلتها، فبدأت الحرب في ٢٨ يوليو ١٩١٤م، وانتهت ١١ نوفمبر ١٩١٨م.

كان التنافس البريطاني – الألماني حادًا، فقد حذر بسمارك أثناء حكمه من التوسع الألماني خارج القارة الأوروبية، وركّز جهوده على بناء نفوذ ألمانيا داخل القارة الأوروبية، ولكن بعد إقالته في ١٨٩٠م، أخذت ألمانيا سياسة جديدة في البحث عن مستعمرات في إفريقيا؛ لأنها أصبحت قوة صناعية تفوقت على بريطانيا العظمى، وكان الصراع محتدمًا بين روسيا القيصرية وإمبراطورية النمسا-المجر في البلقان على أشده؛ بسبب دعم الروس للصرب السلاف في البلقان.

أما ألمانيا الصاعدة فقد وطّدت علاقاتها مع الدولة العثمانية؛ من خلال تدريب الجيش العثماني، ومد خط سكة حديد برلين إلى إسطنبول وبغداد مما أقلق بريطانيا العظمى؛ حيث نفوذها ووجودها في درة التاج البريطاني في الهند، ومنطقة الخليج العربي هي حلقة الوصل، وكانت بريطانيا قد بسطت نفوذها باحتلال عدن ١٨٢٣م وفي بلاد فارس ومنطقة بحر العرب والمشيخات، وكانت فرنسا قلقة على نفوذها في المغرب العربي بعد أزمة أغادير ١٩١١م عندما زار الطراد الألماني أغادير متحديًا فرنسا ومؤشرًا على قوة ألمانيا، وأنها جادة في البحث عن النفوذ في القارة السوداء.

دخلت المحاور الأوروبية، دول الوفاق الثلاثي، روسيا وبريطانيا وفرنسا في حرب مع التحالف الثلاثي، ألمانيا والنمسا وإيطاليا، وإن كانت الأخيرة لم تنتهج سياسة الهجوم في الحرب، ثم جَرَّ حزبُ الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية البلادَ للحرب بجانب ألمانيا، علمًا بأنه لا مصلحة للدولة العثمانية في المشاركة في الحرب، ثم مع نهاية الحرب تقريبًا دخلت الولايات المتحدة إلى جانب الوفاق الثلاثي

(1) J. C. Hurewitz, Ottoman Diplomacy and the European State System, Middle East Journal, vol.15 no.2, (Spring 1961), pp.141-151.

(٢) قيس العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت: الدار العربية للعلوم، (١٩٩٤م).

وكذلك اليابان، بينما دخلت بلغاريا إلى جانب ألمانيا.

ولكن الدول الأوروبية كانت أهدافها ممتلكات الدولة العثمانية وتقسيمها، فكانت اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م بين دول الوفاق الثلاث، وعندما قامت الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧م، ومع انسحاب روسيا من الحرب كُشفت الاتفاقية السرية. ومع نهاية الحرب أصبحت أوروبا تواجه انقسامًا أيديولوجيًا حادًا مع الشيوعية في الاتحاد السوفييتي الجديد والرأسمالية الغربية.

وبعد الحرب وبسبب شروط مؤتمر فرساي ١٩١٩م القاسية، والتعويضات على ألمانيا، وتذمرها، وانسحاب الولايات المتحدة من المشهد الأوروبي والعودة إلى سياسة العزلة بسبب رفض الكونجرس الأمريكي المشاركة في عصبة الأمم، ظهرت ألمانيا من جديد عقب قيام الحزب الوطني الاشتراكي (النازي)، وتولي هتلر الحكم في ألمانيا ١٩٣٣م، وكان موسوليني قد تولى الزعامة في إيطاليا وقيادة الحزب الفاشي، وفي الاتحاد السوفييتي حيث الماركسية وزعامة ستالين، فأصبح المشهد الأوروبي صراع أيديولوجيات وقوميات، وشعرت بريطانيا أنها مهددة في مصالحها من جديد، وفشلت دبلوماسية الترضية، وكانت المواجهة بسبب بولندا عام ١٩٣٩م في حربٍ استمرت حتى عام ١٩٤٥م.

كانت أوروبا في فترة ما بين الحرب ما زالت القوة الرئيسة المهيمنة على السياسة الدولية والمركز الاقتصادي العالمي، رغم الاختلافات بين الدول؛ لأن الدول الرئيسة المؤثرة عالميًا هي الدول الأوروبية، رغم حالة الصراع بين أنظمة شمولية ودول تعتبر نفسها ديمقراطية ليبرالية، ولكنها في واقع الحال استعمارية تنتهك حقوق الشعوب الضعيفة في إفريقيا وآسيا.

وحتى رغم الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩م التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت لأوروبا إلا أن أوروبا، وخاصة لندن، كانت المركز المالي العالمي، وكان الاتحاد السوفييتي قد بقي متعافيًا اقتصاديًا بسبب سياسة التخطيط المركزي، وهيمنة الدولة على وسائل الإنتاج، ولكن ما يهمنا هو آثار الحرب العالمية الأولى على العالم الإسلامي.

آثار الحرب العالمية الأولى على العالم الإسلامي:

كانت الدول الأوروبية -ولا زالت- ترى في وحدة العالم الإسلامي في قيادة مركزية خطرًا عليها؛ فالدولة العثمانية دولة إسلامية تجمع الشعوب الإسلامية تحت مظلتها رغم ضعفها، وكانت الخلافة الإسلامية رمزًا للوحدة الإسلامية، فبعد الحرب وتقسيم المنطقة العربية وفقًا لاتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦م، ثم منح بريطانيا وعد بلفور ١٩١٧م لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ حتى تضمن تفكيك المنطقة الإسلامية، وفصل الجناح الإفريقي عن الآسيوي للعالم الإسلامي، كان وعد بلفور قد أيدته الدول الأوروبية، وكذلك الولايات المتحدة، وكانت سياسة الدول الأوروبية تميل نحو إقامة كيانات سياسية متناحرة رسمت حدودها بريطانيا وفرنسا؛ حتى تضمن البقاء فيها، وحتى إن خرجت تعود إليها، ولقد عبَّر المؤرخ الأمريكي ديفيد فرومكين بقوله: «لقد كان عصرًا اصطُنعت فيه بلدان الشرق الأوسط وحدوده في أوروبا. فالعراق وما نسميه الآن الأردن، على سبيل المثال هما اختراعان بريطانيان، والخطوط الحدودية رُسمت على خارطة بيضاء مِن قِبل سياسيين بريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى، بينما أُنشئت حدود المملكة العربية السعودية والكويت والعراق مِن قِبل موظف مدني بريطاني عام ١٩٢٢م (هو: بيرسي كوكس). ورسمت فرنسا الحدود بين المسلمين والمسيحيين في سوريا ولبنان. ورسمت روسيا الحدود بين المسلمين والمسيحيين في أرمينيا وأذربيجان السوفيتية».[1]

وُصِفَت بريطانيا العظمى -عن حق- بأنها عقَّادة

(١) ديفيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢م، ترجمة أسعد كامل إلياس، لندن: رياض الريس للكتب والنشر (١٩٩٢م)، ص١٥.

العُقَد، ففي الدول التي استعمرتها سواء في إفريقيا أو آسيا أوجدت مشاكل جمة داخل مستعمراتها يصعب حلها، وبعضها ما يزال وسيبقى يستعصي على الحل من الهند إلى فلسطين، ونيجيريا وغيرها كثير، ولذلك وُجدت دول قُطرية هجينة، وكما قال روجر أوين: إن الدولة القُطرية ليست ظاهرة محلية، بل شيئًا أجنبيًا ومستوردًا من الخارج، فالقوى الخارجية هي التي رسمت الحدود وقرَّرت مَن يحكم وما شكل الحكم(1)، بل إن الدولة القُطرية العربية ثمرة هجينة وُلدت ولادة غير طبيعية، وبواسطة قوى أجنبية. يقول قرني: «إنها مشوَّهة ومحاصرة ومأزومة، وكأنها وُجدت لتبقى، وذلك بفعل قوى خارجية مهيمنة على النظام الدولي، ولا مصلحة لها في اختفاء هذه الدول من ناحية، وبفعل قوى داخلية، إما أن لها مصالح فيها أو تعودت واستمرأت وجودها من ناحية أخرى». (2)

ونلاحظ ما يتردد حاليًا بأن الشرق الأوسط الذي صنعته سايكس بيكو الأوروبية لم يحقق الاستقرار، وكأننا بسايكس بيكو جديدة، ولكن سايكس بيكو أمريكية -روسية ومعها أوروبا!!

ولم تنتهِ الحقبة الأوروبية في الهيمنة على النظام الدولي حتى أدت السياسة والاستراتيجية الأوروبية إلى قيام إسرائيل في قلب العالم الإسلامي، ونلاحظ أن السياسة الأوروبية وما نتج عنها من قرارات وسياسات كانت نتيجة تفاعلات داخلية وإقليمية، فالتنافس الدولي بين الدول الأوروبية على المستعمرات والهيمنة في أوروبا كانت له أسبابه الداخلية أيضًا، فالثورة الصناعية وما ترتب عليها من البحث عن الأسواق والمواد الخام، وإيجاد فرص عمل كما عبَّر عنه بصراحة سيسل رودس، وقرار بلفور عام ١٩١٧م كانت له دوافعه الداخلية في بريطانيا المتعلقة بالحرب العالمية الأولى، وله أسباب استراتيجية ودينية وتنافس دولي، وحتى بروز النازية والفاشية في كل من ألمانيا وإيطاليا كان لهما أسبابهما الاجتماعية داخل كل دولة إضافة إلى الظروف الدولية، فقد كان موسوليني يقول عن البحر الأبيض المتوسط (بحرنا)، يرجو بذلك إعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية!!

لم تنتهِ الحقبة الأوروبية في الهيمنة على النظام الدولي حتى أدت السياسة والاستراتيجية الأوروبية إلى قيام إسرائيل في قلب العالم الإسلامي، وتلك السياسة الأوروبية وما نتج عنها من قرارات وسياسات كانت نتيجة تفاعلات داخلية وإقليمية.

ثانيًا: أوروبا والنظام الدولي خلال الحرب الباردة:

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية محطمة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، وانتقلت زعامة العالم من أوروبا إلى خارجها، زعامة العالم الغربي إن لم يكن العالم كله، وتحول النظام الدولي إلى ثنائي القطبية، وأصبحت أوروبا ثانوية فيه.

وإذا كان تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في الحرب العالمية قد برَّر تحالفه مع الاتحاد السوفييتي بزعامة ستالين بقوله: أتحالف مع الشيطان ضد هتلر، فبعد الحرب اختلف السوفييت مع الولايات المتحدة وحلفائها وطرح تشرشل «سياسة الستار الحديد Iron Curtion»(3) في مارس ١٩٤٦م ضد السوفييت، ودعا الدبلوماسي جورج إلى سياسة الاحتواء ضد

(1) Owen, Roger. State, Power, and Politics in the Making of Modern, Middle East, London: Routledge, (1992), p. 11.

(٢) بهجت قرني «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة القُطرية العربية» في غسان سلامة وآخرون (تحرير)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٨٩م) ، ص٢٩-٧٢. وانظر: قرني «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة القطرية العربية» المستقبل العربي، السنة ١٠، عدد ١٠٥ (تشرين ثاني ١٩٨٧م) ، ص٣٤.

(3) Churchill, Winston. «Sinews of Peace (Iron Curtain)». Churchill Centre. Retrieved 26 February 2007. http://www.winstonchurchill.org/learn/speeches/speeches-of-winston-churchill/120-the-sinews-of-peace).

السوفييت، وإقامة الأحلاف العسكرية من حلف الناتو ١٩٤٩م إلى حلف بغداد، وبعده حلف السنتو، وبالمقابل شكَّل السوفييت وحلفاؤهم حلف وارسو ١٩٥٥م.

من الهيمنة إلى تقسيم القارة:

بعد أن كانت الدول الأوروبية تهيمن على النظام الدولي، وتمتد مستعمراتها عبر القارات، فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى تقسيم القارة، فصارت دول أوروبا الشرقية ضمن الفلك السوفييتي تتبنى الماركسية وأنظمة حكم شمولية، يحكمها نظام الحزب الواحد، وشكلت مع السوفييت حلفًا عسكريًا وتكتلاً اقتصاديًا، وبالمقابل أصبحت أوروبا الغربية، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وغيرها، ضمن التكتل الغربي بزعامة الولايات المتحدة، وتحت حماية المظلة النووية الأمريكية، وهدَّد الرئيس الأمريكي ترومان بالتدخل الأمريكي في حالة وصول الأحزاب الاشتراكية في أوروبا للحكم، وكان مبدأ ترومان عام ١٩٤٧م موجهًا للخطر الشيوعي لليونان، وإيطاليا بسبب قوة الأحزاب الاشتراكية فيها؟[١]

أما ألمانيا فقد تم تقسيمها لألمانيا الغربية ضمن حلف الناتو والمعسكر الغربي، وتواجد القوات الأمريكية فيها، وتقسيم العاصمة برلين، وألمانيا الشرقية ضمن حلف السوفييت.

مشروع مارشال ومساعدة أوروبا اقتصاديًا:

إن انهيار الاقتصاد الأوروبي في الحرب دفع واشنطن إلى تقديم المساعدات الاقتصادية إلى أوروبا الغربية، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٤٧م في خطاب له في جامعة هارفارد عن تقديم الولايات المتحدة لحوالي ١٧ مليار دولار لمساعدة حلفائها الغربيين في أوروبا، وخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية.

إن انهيار الاقتصاد الأوروبي في الحرب دفع واشنطن إلى تقديم المساعدات الاقتصادية إلى أوروبا الغربية، وقد استفادت الولايات المتحدة نفسها من تحطم الاقتصاد الأوروبي؛ فقد أصبحت المهيمنة على التجارة الدولية والقوة الصناعية العالمية.

وقد رفض السوفييت مساعدات مارشال[٢]، وانتقل الثقل المالي العالمي من لندن إلى نيويورك، وكانت مساعدات الولايات المتحدة، (مشروع مارشال) لها أهدافه السياسية والاقتصادية والاستراتيجية؛ فقد خافت واشنطن من أن يؤدي تردّي الأوضاع الاقتصادية إلى أن تقع الدول الأوروبية (حليفتها) في يد الأحزاب الاشتراكية من خلال كسب الطبقة العاملة إلى جانبها في الانتخابات البرلمانية، واستطاعت أوروبا أن تنهض باقتصادها خلال العقدين التاليين من الحرب العالمية الثانية في مرحلة كانت الحرب الباردة على أشدها بين معسكر السوفييت والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة.

وقد استفادت الولايات المتحدة نفسها من تحطم الاقتصاد الأوروبي؛ فقد أصبحت المهيمنة على التجارة الدولية والقوة الصناعية العالمية، ولكن بعد تعافي الاقتصاد الأوروبي أخذت أوروبا تنافس الولايات المتحدة تجاريًا في العالم، مما دفع الرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧١م إلى أن يلغي اتفاقيات بريتون وودز في تحويل الدولار للذهب، أي إلغاء القاعدة الذهبية للدولار؛ خوفًا من استنزاف الاحتياطي الأمريكي من الذهب إزاء نمو الاقتصادي الأوروبي، وبروز ظاهرة اليودولار، أي: تجمع ملايين الدولارات في البنوك الأوروبية بسبب

(1) McGlinchey, Stephen. The Marshall Plan, The Truman Doctrine, and the Division of Europe», e-International relations (October 13, 2009). (http://www.e-ir.info/2009/10/13/the-marshall-plan-the-truman-doctrine-and-the-division-of-europe/).

(2) Ibid

امتناع واشنطن عن استبدالها بالذهب. [1]

خروج أوروبا من مستعمراتها في ما وراء البحار:

واجهت الدول الاستعمارية الأوروبية حركات التحرر في إفريقيا وآسيا، وبسبب ضعفها ودعم القوى العظمى المتمثلة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لاستقلال الدول في إفريقيا وآسيا؛ كلٌّ لأسبابه السياسية والاقتصادية في حمى الحرب الباردة، وكانت الولايات المتحدة تريد أن تبسط نفوذها السياسي والاقتصادي في المستعمرات البريطانية والفرنسية فشجَّعت على استقلالها، وخاضت أحيانًا منافسة قوية مع كل من بريطانيا وفرنسا التي حاولت مع بريطانيا التمسك بنفوذها، ولذلك شجّعت الولايات المتحدة الانقلابات العسكرية كوسيلة لبسط النفوذ في دول العالم الثالث؛ لأن المؤسسة العسكرية أقوى مؤسسة في الدول النامية، ونعطي مثالاً من المنطقة العربية عندما هندست الاستخبارات الأمريكية CIA انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام ١٩٤٩م لمد أنبوب التابلاين إلى السواحل السورية على البحر المتوسط[2]، ومُدَّ بالفعل لخدمة شركة البترول الأمريكية، وكانت بريطانيا بسبب مصالح شركاتها ضد الانقلاب، وبعد ستة أشهر دعمت لندن سامي الحناوي للقيام بانقلاب عسكري على حسني الزعيم وقتله.

وكذلك شجّعت الولايات المتحدة على استقلال الجزائر، ورفضت استعمال قوات الناتو لمساعدة فرنسا، وقد أزعج الموقف السياسي الجنرال ديغول، مما أدى لتجميد مشاركة فرنسا العسكرية في حلف الناتو.

وكذلك لعبت الولايات المتحدة في بعض الدول الإفريقية والآسيوية مع أحمد سوكارنو في إندونيسيا ووقفت مع الثورة المصرية عام ١٩٥٢م وانقلاب الضباط الأحرار فرفضت الولايات المتحدة التدخل العسكري البريطاني ضد الانقلاب في مصر، وعند العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م (بريطانيا، فرنسا، إسرائيل) ضد مصر بسبب تأميم قناة السويس كان موقف الرئيس الأمريكي أيزنهاور حازمًا في سحب كل من فرنسا وبريطانيا قواتهما من مصر[3]، وكذلك أذعن رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون لأول مرة للضغط الأمريكي للانسحاب من سيناء.

وإذا أخذنا مقولة بول كنيدي حول تراجع القوى الاستعمارية عندما تكون تكاليف الاستعمار أكبر من العائدات التي تحصل عليها، فالضعف الأوروبي وتراجع قوتها وبروز القوى غير الأوروبية المتمثلة في الولايات المتحدة للهيمنة على النظام الدولي وفي أوروبا، وعلى إثر ذلك استقلت كل من المغرب وتونس والسودان عام ١٩٥٦م، وفيما بعد استقلت الكويت والجزائر عام ١٩٦٢م، والبحرين والإمارات العربية وقطر وعمان عام ١٩٧١م، وكذلك فقدت بريطانيا سلطانها في اليمن مع الانقلاب اليمني عام ١٩٦٢م رغم دعمها للإمام البدر، واستقلال اليمن الجنوبي عام ١٩٦٧م، وبذا نلاحظ تراجع الدور الأوروبي في ظل النظام الثنائي القطبية، وأخذت تعاني الدول الأوروبية من مشكلات داخلية، والتنافس بين اليمين واليسار، وكانت الحركة الطلابية والعمالية في فرنسا قد أسقطت ديغول عام ١٩٦٩م برفضها إصلاحاته.

التكتل الاقتصادي للجماعة الأوروبية:

شعرت الدول الأوروبية بالضعف والإنهاك بعد الحرب وملايين القتلى، كما أن نفوذها قد تراجع على المستوى الإقليمي والدولي، وأن الخطر الماركسي

(١) روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث والدراسات (٢٠٠٤م)، خاصة الفصل الخاص باتفاقية بريتونوودز وظاهرة البترودولار واليورودولار.

(2) Little, D. 1949-1958: Early Experiments in Covert Actions, Press for Conversation? Issue No. 51,(May 2003), pp.12-13. (http://coat.ncf.ca/our_magazine/links/issue51/articles/51_12-13.pdf)

(3) Kunz, Diane, The Economic Diplomacy of the Suez Crisis, The University of North Carolina Press 91991).

يتهددها، فطرح بعض القادة السياسيين فكرة الوحدة بين الدول الأوروبية، وهذه الفكرة (أوروبا الموحدة) قديمة، ولكن انتشار القومية في القرن التاسع عشر وراء الحروب الأوروبية كما قال المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي.

إن فكرة الوحدة الأوروبية ليست جديدة وكانت قد طُرحت في القرنين الثاني والثالث عشر من الناحية الدينية، ولكن الفكرة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية تأثرت بالنظرية الوظيفية التي طرحها ديفيد متراني بأن التعاون في المجالات الاقتصادية يدفع للأمن والسلام والاستقرار، وتبنى الفكرة وزير خارجية فرنسا السابق روبير شومان؛ بأن تبدأ فكرة التعاون في مجالات الفحم والصلب كمقدمة للتعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوروبا الغربية، على أمل أن تنتهي الحروب في القارة. (١)

وقد شجّعت الولايات المتحدة فكرة التعاون الأوروبي للوقوف في وجه المعسكر السوفييتي، وكانت أوروبا تقع ضمن حماية المظلة النووية الأمريكية في حالة الهجوم السوفييتي على أوروبا الغربية التي اعتبرتها الولايات المتحدة خط الدفاع الأول عن أمنها القومي، وتبنت الولايات المتحدة في الخمسينيات استراتيجية الدمار الشامل ضد السوفييت في حالة تعرض أوروبا الغربية للهجوم السوفييتي، وفي عهد مكنمار وزير الدفاع في عهد كنيدي وجونسون تبنت الولايات المتحدة استراتيجية الاستجابة المرنة ضد السوفييت؛ مما أزعج حلفاءها الغربيين، وهي إشارة في عدم التصعيد الأمريكي ضد السوفييت.

طرح روبرت شومان مبادرته لقيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في ٩ مايو ١٩٥٠م، ورحبت كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا إضافة إلى دول البنيلوكس (لوكسمبرج وهولندا وبلجيكا)، ووقعت اتفاقية باريس في ١٨ أبريل ١٩٥١م لقيام الجماعة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٠ أغسطس ١٩٥٢م، وبذلك بدأت مرحلة التكتل الأوروبي حتى تحولت عام ١٩٩٢م إلى الاتحاد الأوروبي، وعقدت معاهدة روما عام ١٩٥٧م[٢]، كان الهدف من الجماعة هو احتواء ألمانيا، والحد من عملية تسلحها، وعادت السيادة الكاملة لألمانيا عام ١٩٥٤م، وقبلت عضوًا في حلف الناتو على قدم المساواة مع بقية الدول الأعضاء في الحلف.

كان الهدف من الجماعة الاقتصادية: التعاون بين الدول الست لإبعاد شبح الحرب مرة أخرى، وللتقريب بين ألمانيا وفرنسا بعد طول العداوة بينها، فقد احتلت ألمانيا العاصمة الفرنسية ثلاث مرات في تاريخ ألمانيا الموحدة.

وقد ترددت بريطانيا كعادتها في دخول الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق)، وقد وقف الرئيس الفرنسي ديغول ضد دخولها لخلافات سياسية، وعلاقة ديغول المتوترة مع واشنطن، والخلافات في حلف الناتو، وانسحاب فرنسا من الجهاز العسكري للحلف.

كانت بريطانيا لها علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، وتحاول تعزز قوتها المتراجعة بالتقرب من الولايات المتحدة، ولم تدخل بريطانيا الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلا بعد استقالة ديغول من رئاسة فرنسا ١٩٦٩م، وفي أول قمة للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد استقالة ديغول ديسمبر ١٩٦٩م، قبلت بريطانيا وأيرلندا والدنمارك، ومع عام ١٩٧٣م أصبح انضمام هذه الدول رسميًا، وبذلك وصل عدد أعضاء المجموعة إلى تسع دول، ثم اليونان عام ١٩٨١م، وإسبانيا والبرتغال ١٩٨٦م. وإثر معاهدات ماسترخيت وتغيير اسم المجموعة إلى الاتحاد الأوروبي تم الاتفاق على إزاحة الحواجز الجمركية وإنشاء البنك المركزي الأوروبي، وطرح عملة موحدة للاتحاد الأوروبي

(١) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة منه عربيًا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٤م)، ص١٣٢-١٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٣٤.

(اليورو)، وقد تم مأسسة الاتحاد الأوروبي؛ من خلال تشكيل المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان، وتأسيس محكمة العدل الأوروبية، وغيرها من مؤسسات أخرى للاتحاد، وانضمت في عام ١٩٩٥م كل من النمسا وفنلندا والسويد، فأصبح عدد دول الاتحاد خمس عشرة دولة.

ودخلت العملة الموحدة (اليورو) حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢م، دخلت في هذه العملة ١٢ دولة من دول الاتحاد، وانسحبت منه بريطانيا والدنمارك التي حافظت كل منهما على بقاء عملتها. وانضمت مع عام ٢٠٠٤م عشر دول أوروبية منها بعض الدول التي كانت ضمن المنظومة السوفييتية خلال الحرب الباردة، ووصل عدد دول الاتحاد حاليًا إلى ٢٨ دولة، آخرها انضمامًا للاتحاد كرواتيا في يوليو ٢٠١٣م.[١]

إن الاتحاد الأوروبي تجربة اقتصادية ناجحة، ولكن الخلافات السياسية داخل الاتحاد تَحُدّ من دوره الدولي، فقد كان موقف ديغول من دخول بريطانيا، والخلافات بين ألمانيا وبقية أوروبا عندما انتهجت سياسة التقرب من الاتحاد السوفييتي خلال السبعينيات ضمن ما عُرف بسياسة التوجه شرقًا Ostpolitik، وهي سياسة تطبيع العلاقات مع المعسكر السوفييتي، ثم كانت الخلافات داخل الاتحاد عبر تاريخه حول الصراع العربي- الإسرائيلي، فلم تأخذ دول الاتحاد موقفًا موحدًا، بل إن موقفها كان مهمشًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد سقوط جدار برلين في ٩ نوفمبر ١٩٨٩م، وتوحيد ألمانيا في أكتوبر ١٩٩٠م، برزت ألمانيا كقوة اقتصادية تتربع على قمة الاتحاد الأوروبي، ولها علاقاتها الاقتصادية مع روسيا الاتحادية، وأخذت تنتهج سياسة تتفق مع مصالحها، وتختلف مع بقية الدول في الاتحاد، وعند احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣م، فقد عارضت كل من ألمانيا وفرنسا الاحتلال، والتدخل خارج نطاق مجلس الأمن الدولي، ولكن بريطانيا شاركت في عملية الاحتلال، وبسبب الخلافات مع الولايات المتحدة أطلق وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد وصف أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة، وفيه انتقاد لسياسة كل من فرنسا وألمانيا اللتين اعتبرهما تمثلان أوروبا القديمة، وفي هذا تمجيد لدول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ولكنها أيدت التدخل الأمريكي في العراق، وأطلق عليها أوروبا الجديدة، وهي إشارة سياسية لاذعة لسياسة كل من فرنسا وألمانيا.

الاتحاد الأوروبي تجربة اقتصادية ناجحة، ولكن الخلافات السياسية داخل الاتحاد تَحُدّ من دوره الدولي، فعلى سبيل المثال ظلت الخلافات داخل الاتحاد عبر تاريخه حول الصراع العربي- الإسرائيلي، فلم تأخذ دول الاتحاد موقفًا موحدًا، بل إن موقفها كان مهمشًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما أشرنا، فإن أوروبا الغربية كانت في خلافات مع واشنطن في قضايا عدة، سواء في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ومستعمراتها السابقة، وكانت فرنسا من أشدها انتقادًا لسياسة واشنطن، ورغم ذلك كانت أوروبا تخشى الانتقاد لسياسة واشنطن؛ لأنها بحاجة للحماية النووية في حالة الصراع مع الاتحاد السوفييتي، ويظهر الضعف الأوروبي وتبعيته في موقفه من القضية الفلسطينية، فالرئيس أيزنهاور كان له موقف واضح من أزمة السويس عام ١٩٥٦م كما سبق، ولكن أوروبا الغربية دعمت إسرائيل بالسلاح، وكانت فرنسا قبل الولايات المتحدة قد تبنت المفاعل النووي الإسرائيلي منذ الخمسينيات ولم تخفف من دعمها إلا بعد حرب ١٩٦٧م.

وكانت أوروبا الغربية تعتبر القضية الفلسطينية قضية لاجئين، ولكنها غيرت موقفها نحو اعتبارها

(١) دوريك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة عدد ٣٩٧، (فبراير ٢٠١٣م)، ص٢٢٣-٢٢٧.

قضية شعب له وطن بعد استعمال الملك فيصل سلاح البترول في حرب رمضان عام ١٩٧٣م، وعندها شعرت أوروبا بخطر تماديها في تأييد إسرائيل، وهي المستورد للبترول من الشرق الأوسط[١]، وهنا بعد الحرب بدأت مسيرة الحوار العربي الأوروبي، وبينما كانت أهداف الدول العربية من الحوار سياسية، كانت أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية أهدافًا اقتصادية.

كانت المواقف الأوروبية قبل الحوار متعددة، فألمانيا قدَّمت تعويضات لإسرائيل مما عزَّز قوتها وانتقدتها بعض الدول العربية، وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، أيدت فرنسا القرار، بينما كان الموقف البريطاني غامضًا من خلال صياغة نص القرار، بينما كانت إيطاليا مؤيدة لإسرائيل، ولكن موقفها تحول وتقارب مع الموقف الفرنسي عندما فرض ديغول حظر السلاح عن إسرائيل بسبب الحرب.

كانت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية أكثر تفهمًا للقضية الفلسطينية، فقد حدث تحول في الموقف الألماني بعد وصول الحزب الديمقراطي الاشتراكي للحكم عام ١٩٦٩م، بسبب انفتاح المستشار الألماني فيلي برانت على المعسكر الاشتراكي السوفييت وحلفائهم، وأيدت قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، وإن كانت أقرب للتفسير الإسرائيلي للقرار. وطالبت الجماعة الأوروبية في بيان بروكسل لوزراء خارجية المجموعة في ٦ نوفمبر ١٩٧٣م بعودة إسرائيل لخط حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م، وعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة.[٢]

كانت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية أكثر تفهمًا للقضية الفلسطينية، فقد حدث تحول في الموقف الألماني بعد وصول الحزب الديمقراطي الاشتراكي للحكم عام ١٩٦٩م، وأيدت قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، وطالبت الجماعة الأوروبية في بيان بروكسل ١٩٧٣م بعودة إسرائيل لخط حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م.

رفضت الولايات المتحدة الحوار العربي الأوروبي، وطالبت المجموعة الأوروبية بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن التحول الأوروبي بالنسبة للمنظمة جاء في مؤتمر الاشتراكية الدولية الذي عُقد في فيينا يوليو ١٩٧٩م؛ حيث وجَّه المستشار النمساوي كرايسكي الدعوة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لإلقاء خطاب في المؤتمر وبحضور المستشار الألماني برانت، وكان الهدف من الدعوة محاولة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحل السياسي الذي كانت تسعى له بعض الدول، ولكن الموقف الأوروبي بقي رهينة الموقف الأمريكي حتى بداية الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، ديسمبر ١٩٨٨م، فتم رفع تمثيل المنظمة في باريس من مكتب إعلامي إلى مندوبية عامة لفلسطين، والتقى الرئيس الفلسطيني عرفات مع الرئيس فرانسو متران في باريس مايو ١٩٨٩م[٣]، والمعروف أن ميتران رئيس ينتمي للتيار الاشتراكي في فرنسا.

والواقع، أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية بقيت خلال الحرب الباردة -رغم تعافي قوتها الاقتصادية، ومنافسة الشركات الأوروبية للشركات الأمريكية، والتنافس الاقتصادي بينهما على الأسواق التجارية العالمية- إلا أنه من الناحية السياسية كانت هناك خلافات مع الولايات المتحدة في بعض القضايا التي أشرنا إليها، ولكن بشكل عام كانت سياسة أوروبا مقيَّدة بصراع الحرب الباردة، وتتماشى مع السياسة الأمريكية في كثير من القضايا، وإن حاولت ألمانيا بناء

(١) أحمد البرصان، «تصورات الاتحاد الأوروبي ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي» في أحمد البرصان وعبد الفتاح الرشدان (محرران)، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط (٢٠١١م)، ص٥٨٥- ٦٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

علاقات سياسية مع السوفييت في عهد فيلي برانت.

وجاءت أزمة الكويت عام ١٩٩٠م لتنهي الحوار العربي الأوروبي، وتختلف الدول الأوروبية فيما بينها في الموقف من أزمة السويس، وشاركت بعضها مثل بريطانيا بقواتها لإخراج القوات العراقية من الكويت، وكانت سابقة خطيرة في احتلال دولة عربية لأخرى عضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة وكان الاحتلال بداية لانقسام النظام الإقليمي العربي، وضعف الجانب العربي في موقفه تجاه أوروبا، وعندما عُقد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١م حضرت الجماعة الأوروبية كمراقب لعملية السلام كغيرها من الوفود التي حضرت، وكان المؤتمر برعاية أمريكية-سوفييتية، وبعدها بشهرين تفكك الاتحاد السوفيتي، وأصبحت الولايات المتحدة الدولة المهيمنة على النظام الدولي، وفي رعاية الرئيس الأمريكي كلنتون تم توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣م، وأيد الاتحاد الأوروبي الاتفاقية، وبدأت أوروبا تمارس سياستها في ظل الهيمنة الأمريكية وتحرر دول أوروبا الشرقية من الشيوعية، وأخذت تطلب بعضها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

ثالثًا: الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة (نظام الأحادي القطبية):

كان التهديد السوفييتي عاملاً مهمًا في العلاقة الأمريكية-الأوروبية، ولكن مع الهيمنة الأمريكية ونهاية الاتحاد السوفييتي بدأ الاتحاد الأوروبي يتوسع بانضمام دول جديدة له كما توسع الناتو، وأصبحت روسيا تشعر بتهديد الناتو على حدودها، وفي داخل الاتحاد الأوروبي هناك دول ذات نمو اقتصادي مرتفع واقتصاد قوي ودول ضعيفة الاقتصاد منخفضة الدخل القومي، مثل الدول التي كانت ضمن المنظمة الشيوعية، فألمانيا قوة اقتصادية وبشرية مع توحيدها، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية تعاني اقتصاديًا ودول شرق أوروبا تعاني من البطالة.

أما بريطانيا، التي شاركت مع الولايات المتحدة في أزمة الكويت، فقد شعرت أنها خرجت من الاستثمارات في الكويت بأقل المكاسب في الوقت الذي حصلت الشركات الأمريكية على نصيب الأسد، ومن هنا بدأت دول أوروبا تحاول أن تلعب دورًا دوليًا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية طلبًا في الحصول على مزيد من الاستثمارات، فاتجهت بريطانيا لتعزيز علاقاتها مع دول الكومنولث، وهي الرابطة التاريخية، وعددها ٥٤ دولة، وقامت فرنسا أيضًا بإيجاد رابطة الفرانكوفونية للدول الناطقة بالفرنسية، أو التي كانت مستعمَرة فرنسية حتى شمل ذلك دولاً لم تكن مستعمرة فرنسية وانضمت للرابطة الفرانكوفونية مثل مصر، وعدد دول هذه الرابطة ٥٧ دولة، إضافة إلى ٢٠ دولة بصفة مراقب، وذلك لتعزيز الدور الفرنسي، ومعظم هذه الدول تقع في إفريقيا وآسيا.

إن الكومنولث والفرانكوفونية أساليب لتعزيز العلاقة السياسية والاقتصادية لدول الاستعمار القديم، ولكن بعد نهاية التهديد الأوروبي بدأت أوروبا تشعر بتهديد آخر من جوارها المتوسطي.

التهديد من جنوب المتوسط:

إن التفكير الاستراتيجي الغربي، كان ولا يزال يرى أن الخطر على أوروبا من محيطها الجنوبي وخاصة الإسلامي بعد انهيار السوفييت، وتؤكد كتابات الاستراتيجيين هذه الفكرة، فنجد أن رينهولد نيبور (١٨٩٢-١٩٧١) Renhold Neibur أحد أشهر روّاد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن العشرين، يفسر السلوك الاستراتيجي من كيسنجر مرورًا ببريجنسكي حتى بوش ورامسفيلد بأن الذي يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبة: who، ever controls the Middle east also control .Europe [1]

(1) Reinhold Neibour: Power and Ideology in National and International in William Fox (ed). Theoritical Aspects of International Affairs, University of Notre Dame Press, (1959), pp.116.

وكذلك ما نقله الكاتب الفرنسي Marius Peltier عن زعيم الثورة البلشفية فلاديمير لينين من أن الطريق إلى باريس تمر عبر المغرب (The road to Paris goes through the Maghreb)[(١)]، ويقصد المغرب العربي، ولأهمية المغرب العربي الاستراتيجية في التنافس بين القوى الأوروبية والدول الكبرى الأخرى، ويعتبرها أستاذ الجيوبولتيكا الأمريكي المعاصر، سول كوهن Saul Cohn البوابة الخلفية لأوروبا[(٢)].

وهذا يفسر القلق الأوروبي من التطورات السياسية على بوابته الخلفية، أي: منطقة المغرب العربي، فأوروبا كما تخشى الصواريخ البالستية تخشى سيطرة الجماعات الإسلامية على الحكم، وهي كذلك قلقة من الهجرة من هذه الدول، وتداعياتها على التركيبة الاجتماعية داخل الاتحاد الأوروبي.

ونجد أن صموئيل هنتنجتون في كتابه عن صدام الحضارات يؤكد على البعد التاريخي في الصدام بين الإسلام وأوروبا النصرانية من معركة بلاط الشهداء (بواتيه ٧٣٢ ميلادية) بقيادة عبد الرحمن الغافقي إلى حصار العثمانيين لفيينا ١٦٨٣م.

وقد أكدت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر على أن الخطر القادم من جيرانها من البحر المتوسط، وخاصة الخوف مما أسمته بالإسلاموفبيا مع انتشار التكنولوجيا العسكرية، وانتشار الصواريخ البالستية، ويظهر التفكير العنصري للمرأة الحديدية التي رفضت إدانة المذابح الروسية للمسلمين في الشيشان وغيرها في روسيا؛ ففي خطاب لها في مجلس الناتو في عام ٢٠٠٥م باسكتلندا، أكدت أن على الناتو أن يحضر لمدّ عملياته خارج أوروبا للعالم الإسلامي. (Nato should be prepared to extend its sphere of operation beyond Europe, towards the Muslim world)..[(٣)]

ونجد أن خطورة المنطقة للأمن الأوروبي قامت بعض دول المتوسط الأوروبية، وهي فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا قد شكّلت قوة عسكرية للتدخل السريع في جنوب المتوسط وإفريقيا، وأطلق عليها يورفور Eurofour Forces وهي عودة للعقلية الاستعمارية لبسط النفوذ.

ولا بد أن نشير إلى الموقف الأوروبي من الانتخابات الجزائرية ١٩٩١م، وفوز جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS)، ودفع فرنسا للمؤسسة العسكرية لإجهاض التجربة الديمقراطية؛ خوفًا من سيطرة الإسلاميين على الحكم، وشعرت أنه يهدّد مصالحها، حتى إن وزير الخارجية كلود شيسون قال: «ليس هناك ما أخافه في العالم أكثر من إعلان دولة إسلامية في الجزائر».[(٤)]

الشراكة الأوروبية المتوسطية (برشلونة ١٩٩٥م):

إثر تنافس الدول الكبرى وجدت أوروبا أن المنطقة الاستراتيجية الحيوية لها هي منطقة البحر المتوسط، فالولايات المتحدة تعتبر منطقة أمريكا الجنوبية والوسطى منطقة نفوذ لها وفق مبدأ منرو منذ عام ١٨٢٣م، والشركات الأمريكية لها استثمارات قوية فيها، وقامت الولايات المتحدة بإعلان رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، أما روسيا التي تحسن اقتصادها واسترد عافيته ففي ظل التنافس الدولي اعتبرت جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت

(1) Marius Petltier, The Suez Canal and the Indian Ocean in Africa and Defence of the West, LeMonde Moderne. Paris, (1975).

(2) Saul Cohn, Geopolitics of the World System, New York: Rowman Little Field Publishers Inc,(2003), pp. 149-183.

(3) «Legacy of ‘The Iron Lady», (26 April 2013).
http://www.muslimnews.co.uk/newspaper/editorials/legacy-of-the-iron-lady)/)

(4) Julian Nundy, Paris in two minds about Algiers coup . The Independent, (17 January 1992), p. 12.
(http://www.enpi-info.eu/medportal/content/340/About%20the%20EuroMed%20Partnership

ضمن المنظومة السوفييتية منطقة نفوذ لها تحت مسمى الجوار القريب Near Abroad .

ولذلك أعلنت دول الاتحاد الأوروبي في قمة لشبونة عام ١٩٩٥م أن الهدف الأساس للشراكة الأوروبية المتوسطية هو التجارة والاستثمارات لدول الاتحاد، تضمنت الشراكة ٢٧ دولة وهي دول الاتحاد الأوروبي وتسع دول من جنوب المتوسط هي، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا وتونس.

ونلاحظ أن الأردن ليست دولة لها حدود مع المتوسط، وضُمِّت للشراكة الأوروبية -المتوسطية، وكذلك إسرائيل، فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية كانت أوروبا تريد التطبيع بطريقة غير مباشرة بين إسرائيل والدول العربية.

وقد حقّقت الشراكة فوائد كبرى للاتحاد الأوروبي؛ حيث إن ٥٠٪ من تجارة دول الإقليم المتوسطي مع الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي أكثر مستثمر في المنطقة، إذ إن أوروبا هي المصدر للسياحة في المنطقة، وأول مقدم مساعدات أيضًا. وقد بلغ حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط ١٢٠ مليار يورو عام ٢٠٠٧م، أي ٩,٧٪ من صادرات الاتحاد الأوروبي الخارجية، وقد بلغت صادرات دول المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي في نفس العام حوالي ١٠٧ مليارات يورو، وتشكل ٧٥٪ من واردات الاتحاد الأوروبي، ويستقبل الاتحاد ٤٧٪ من صادرات دول جنوب حوض المتوسط، وبزيادة سنوية تقدر ١٠٪ منذ عام ١٩٩٩م. (١)

وبعد عقد من الزمن من الشراكة ١٩٩٥-٢٠٠٥م، وبعد تقييم التجربة وُجد أنها بحاجة لدفعة جديدة، وكانت فرنسا تريد مناطق لتجارتها ونفوذها الاقتصادي والسياسي، فطرح ساركوزي عام ٢٠٠٨م، الاتحاد من أجل المتوسط، وكان يهدف لتمتين علاقة فرنسا مع دول المتوسط، ولكن بقية دول الاتحاد طالبت بأن تنضم كل دول الاتحاد الأوروبي للاتحاد من أجل المتوسط لتستفيد كلها من فرص التجارة والاستثمار، وعُقدت القمة الأولى للاتحاد من أجل المتوسط في باريس يوليو ٢٠٠٨م، وحضرت القمة ٤٣ دولة، وتم الاتفاق على أن تكون برشلونة مقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، وهي إشارة إلى استمرار مسيرة برشلونة التي اعتُبرت فاشلة نسبيًا في تحقيق أهدافها. (٢)

يشكّل أمن الطاقة أحد أهم القضايا التي تقلق صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الأزمة الروسية -الأوكرانية، فقد فطن الساسة الأوروبيون إلى أنه لا يمكن الاعتماد على غاز الدب الروسي، لذلك اهتمت بمنطقة جنوب المتوسط، وخاصة الدول النفطية، (الجزائر وليبيا).

لقد جاء الاتحاد من أجل المتوسط في ظل التنافس الحاد بين الولايات المتحدة وفرنسا في منطقة اعتبرتها فرنسا مجالها الاستراتيجي، وهي منطقة المغرب العربي. وضم الاتحاد من أجل المتوسط دول الاتحاد والدول العربية جنوب المتوسط وأيضًا تركيا وإسرائيل، وقد تلقت بعض دول التكتل الإقليمي (الاتحاد من أجل المتوسط) بعين الريبة، فساركوزي الذي كان معارضًا لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، واعتبر الاتحاد من أجل المتوسط قد يكون بديلاً لتركيا عن الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهذا ما انتقدته تركيا وشكّكت في أهداف الاتحاد من أجل المتوسط.

إن فرنسا وبقية دول الاتحاد لهم أهدافهم الاستراتيجية من إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط، والتي تظهر فيها ملامح الإمبريالية الجديدة، ومنها:

١- **أمن الطاقة:** يشكّل أمن الطاقة أحد أهم القضايا

(1) EU-Mediterranean Trade, European Commission - MEMO/08/472 02/07/2008(http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-08-472_en.htm)

(2) Gillespie, Richard. A union for Mediterranean ..or for the EU? Mediterranean Politics, Vol. 13, No.2, (July 2008), pp.277-286.

التي تقلق صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الأزمة الروسية -الأوكرانية، فقد فطن الساسة الأوروبيون إلى أنه لا يمكن الاعتماد على غاز الدب الروسي، لذلك اهتمت بمنطقة جنوب المتوسط، وخاصة الدول النفطية، (الجزائر وليبيا) من لدن الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية لمزيد من الاستغلال والتنقيب عن النفط بهذه المنطقة، حتى توفر دول الاتحاد الأوروبي حاجتها من الطاقة لصناعاتها وتنمية بلدانها.

٢- **الهجرة غير الشرعية:** تعتبر الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله، أحد التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي وخاصة المطلة على البحر المتوسط، بفعل الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب، لذلك تهدف دول الاتحاد الأوروبي من الاتحاد من أجل المتوسط، أن تقوم دول جنوب المتوسط بدور «الشرطي الحارس» لأمن أوروبا من الطوفان البشري القادم من إفريقيا جنوب الصحراء، أو من دول جنوب المتوسط التي تشهد نموًّا سكانيًّا مرتفعًا.

٣- **سوق استهلاكية:** تشكل دول جنوب المتوسط سوقًا استهلاكية لمنتجات وبضائع دول الاتحاد الأوروبي في ظل تنافس صيني-هندي-أمريكي في القارة السوداء.

٤- **الغزو الثقافي:** تسعى فرنسا وبقية دول الاتحاد الأوروبي، من خلال التعاون في المجالات الثقافية والتعليم العالي، إلى دمج المنطقة في القيم الثقافية والأخلاقية بعيدًا عن قيمنا العربية والإسلامية، من خلال تسليط غزو إعلامي / ثقافي (قناة فرانس ٢٤ على سبيل المثال) يخدم هذا الغرض، ومن خلال الفرانكوفونية.

٥- **التطبيع مع الكيان الصهيوني:** إن الإصرار على عضوية إسرائيل في الاتحاد من أجل المتوسط يعتبر محاولة من الاتحاد الأوروبي لسياسة التطبيع التي تقوم بها دول الاتحاد لصالح إسرائيل وإدماجها في المنطقة، رغم فشل عملية السلام والحرب التي تشنّها إسرائيل على الشعب الفلسطيني ومقدسات المسلمين.

وخلاصة القول: فإن ما سُمِّي بـ «الاتحاد من أجل المتوسط»، ما هو إلا شكل جديد من «الاستعمار الليبرالي الجديد» لنهب واستنزاف خيرات وثروات المنطقة العربية الإسلامية من جديد تحت شعار التعاون. [١]

رابعًا: ميزان القوة الأوروبي في ظل التعددية القطبية:

إن النظام الدولي يتجه نحو التعددية القطبية في ظل تراجع الولايات المتحدة عن الهيمنة على النظام الدولي؛ حيث تواجه أزمة اقتصادية، وتراجعًا عسكريًّا في العالم مع فشلها في التدخل في كل من العراق وأفغانستان، واتجهت نحو استعمال دول أخرى لحماية مصالحها بدلاً من التدخل المباشر، العودة لمبدأ نيكسون.

وبحسب رأي مستشار الأمن القومي السابق؛ فإن قوة الدولة على المستوى العالمي باعتبارها قوة عظمى تحددها أربعة عناصر: الاقتصاد، التكنولوجيا، القوة العسكرية والثقافة -بمعنى أعم أيديولوجية الدولة-، ومدى انجذاب الشعوب الأخرى لثقافة الدولة أي قيمها، أي الجانب الأيديولوجي للدولة[٢].

فالولايات المتحدة تعاني أزمة اقتصادية وتراجع القوة العسكرية، تمثل ذلك في إعلان الرئيس أوباما تقليص ميزانية الدفاع خلال العقد القادم ٥٠٠ مليار دولار، ثم إن القيم الأمريكية وتمثال الحرية لم يعد يجذب شعوب العالم، وشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس لها مصداقية بسبب السياسة الخارجية الأمريكية.

أما الاتحاد الأوروبي، فيشكّل قوة اقتصادية عالمية، من حيث صادراته للناتج القومي الإجمالي، فأوروبا دول متقدمة تكنولوجيًّا، ولا تزال ثقافتها جذابة في الكومنولث ودول الفرانكفونية، ولكنها لا تملك القوة

(1) Ibid.
(2) Donici, G. et la. European Union Economic Power, CES Working papers, II, (1),2010.

العسكرية لتنافس دوليًا؛ لعدم وجود قوة عسكرية موحدة، رغم أن بريطانيا تأتي في المرتبة الرابعة في العالم من حيث الإنفاق للدفاع لعام ٢٠١١م (٦٢,٧ مليار دولار)، وتأتي فرنسا في الدرجة التالية لها (٦٢,٥ مليار دولار)، وتبلغ ميزانية الدفاع في ألمانيا (٤٦,٧ مليار دولار)، كما أن دول الاتحاد الأوروبي تأتي في مقدمة الدول في التدخل الخارجي، وخاصة بريطانيا وفرنسا بعد الولايات المتحدة.(١)

ولكن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في دور الاتحاد الأوروبي دوليًا، وهي: بروز قوة آسيا كما يتردد أنه القرن الآسيوي، توجه السياسة الأمريكية إلى آسيا كثقل اقتصادي؛ وظهور الكتل الاقتصادية الجديدة مثل دول البريكس (البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، الصين، روسيا الاتحادية)؛ والأمر المهم هو ما يحدث في الجوار الجغرافي لأوروبا وما تشهده منطقة الشرق الأوسط الكبير بالإضافة لشرق أوروبا وجنوبها من عدم استقرار سياسي، وعدم وضوح التطورات السياسية في منطقة ما يسمى الربيع العربي، على اعتبار أن هذه المنطقة لها علاقة مباشرة بالأمن القومي الأوروبي.

إن المشكلة التي تحد أيضًا من الدور والنفوذ الأوروبي عالميًا، وحتى إقليميًا، تتمثل في عدم وجود استراتيجية واضحة ومشتركة للاتحاد الأوروبي تحدد رؤية موحدة لهذا الاتحاد، ولكن هناك تعاون ثنائي في التدخل خارجيًا، مثل التعاون الفرنسي - البريطاني في التدخل في مالي ٢٠١٣م، والتدخل العسكري في ليبيا لإسقاط نظام القذافي(٢)، ولكن ليبيا لم تستقر سياسيًا بعد، ثم إن ألمانيا لها رؤية للتدخل الخارجي، ولذلك مع انسحاب الولايات المتحدة تقريبًا من بعض الأقاليم، والتوجه نحو آسيا يجعل أوروبا في حالة تردد وانقسام، مثل تهديد بريطانيا من الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

المؤشر الاقتصادي	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان	الصين
الناتج القومي الإجمالي (تريليون دولار)	١٤,٥١	١٤,٢٦	٤,١٤	٨,٧١
متوسط دخل الفرد (دولار)	٣٢٧٠٠	٤٦٤٠٠	٣٢,٦٠٠	٦٥٠٠
المساحة (كيلو متر مربع)	٤٣٢٤	٩٨٢٦	٣٧٧	٩٥٩٦
السكان (مليون نسمة)	٤٩١,٥	٣٠٧,٢	١٢٧	١٣٣٨٦١٢
نسبة قطاع الخدمات في الدخل القومي (٪)	٧١,٩	٧٦,٩٠	٧٥,٤	٤٠,٥
نسبة قطاع الزراعة في الدخل القومي (٪)	٢,١	١,٢	١,٦	١٠,٩
نسبة قطاع الصناعة في الدخل القومي (٪)	٢٥,٩	٢١,٩	٢٣,١	٤٨,٦

المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، اليابان والصين(٢٠٠٩م)

Source: Donici, G. et la. European Union Economic Power, CES Working papers, II, (1),2010.

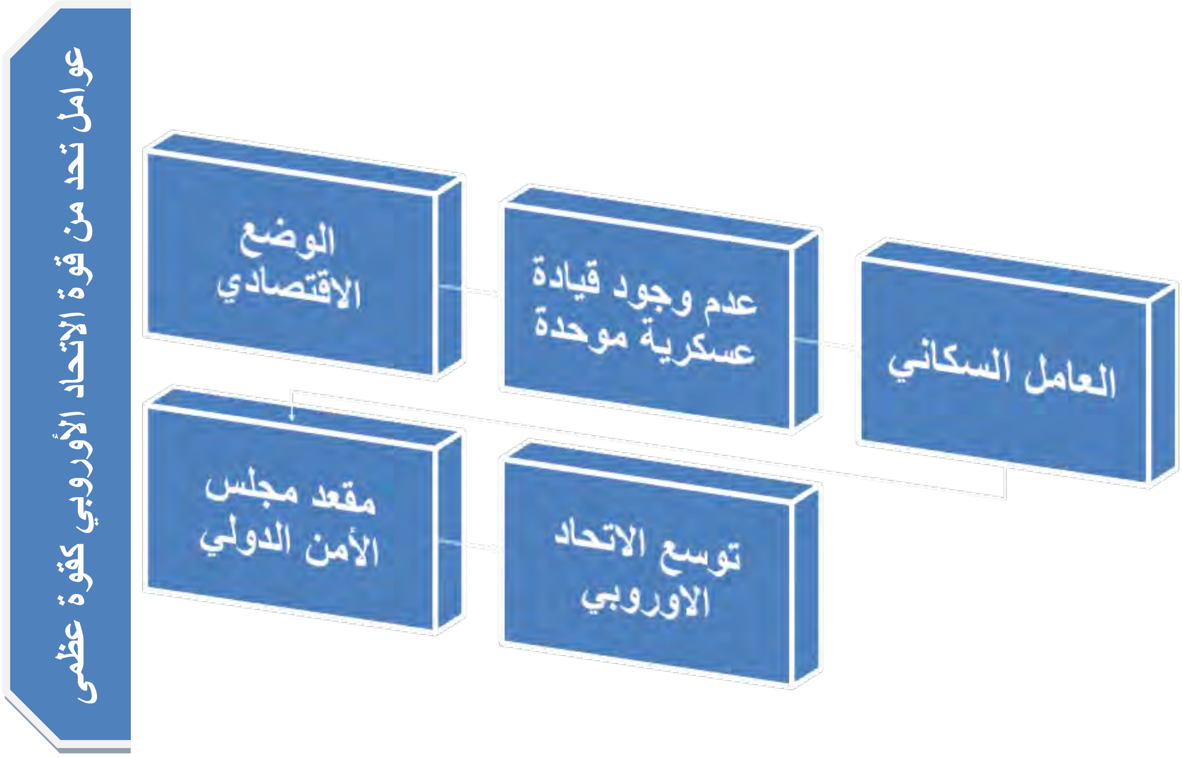
ورغم التفاؤل حول أوروبا كقوة على المستوى العالمي، وحسب مؤشرات القوة التي يُقاس بها دورها العالمي، إلا أنه توجد دول تنافس الاتحاد الأوروبي في مناطق نفوذه في آسيا وإفريقيا، مثل الصين والهند وحتى البرازيل وروسيا الاتحادية التي أخذت تلعب دورًا عالميًا تعيد ذكريات الاتحاد السوفييتي السابق كما هو الحال في موقفها مما يحدث في سوريا، ودعمها لنظام بشار الأسد الذي قتل وشرد الشعب السوري.

وهناك خمسة عوامل تحد من قوة الاتحاد الأوروبي كقوة عظمى، تتمثل فيما يلي:

١- **العامل السكاني:** تواجه أوروبا شيخوخة سكانية مع تراجع النمو السكاني، وزيادة نسبة من أعمارهم في سن الشيخوخة مقارنة مثلاً مع دول جنوب البحر

(1) Stokes, D; Whiman, R. Transatlantic triagle? European and UK grand strategy after the US rebalance to Asia. International Affairs, 89:5, (2013), pp.1087-1107.

(2) Ibid.



المتوسط التي تشهد نموًّا سكانيًّا مرتفعًا، وهذا التراجع في النمو السكاني الكبير له تأثيره على توفير عمالة للصناعة الأوروبية وتكلفة عالية لنفقات الضمان الاجتماعي لمن هم في سنّ الشيخوخة.

ومما يقلق دول الاتحاد الأوروبي: النمو السكاني المرتفع للجاليات الإسلامية في أوروبا، وفشلها في محاولة دمج هذه الجاليات في المجتمعات الأوروبية. (١)

٢- **عدم وجود قيادة عسكرية موحدة:** إن الاتحاد الأوروبي خلال الحرب الباردة كان يعتمد على الترسانة النووية الأمريكية لردع الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد زوال الاتحاد السوفييتي، وتراجع الولايات المتحدة في التزاماتها تجاه أوروبا، بل ومطالبتها الدول الأوروبية بتحمل مسئوليتها الأمنية يجعل الاتحاد الأوروبي في حالة قلق، وكما أشرنا فإن الدولتين الفاعلتين عسكريًّا هما: بريطانيا وفرنسا في التدخل الخارجي، ولكن ليس هناك توافق على القضايا الأمنية التي تهدد الاتحاد سوى أهداف عامة مثل الإرهاب، ولا توجد استراتيجية شاملة تحدد أهداف الاتحاد الأوروبي والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك.

٣- **الوضع الاقتصادي:** إن الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي قد يتقارب أو يتجاوز الولايات المتحدة، ولكن بعض دول الاتحاد الأوروبي تعاني أزمات اقتصادية، مثل اليونان وإسبانيا، وهناك تراجع في النمو الاقتصاد للاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة والصين، فالنمو الاقتصادي ١,٧٪ مقارنة بالولايات المتحدة ٣,٥٪، والصين ٩,٢٪، والهند ٧،٢٪، ولا شك أن هذا له انعكاسه على دور الاتحاد الأوروبي عالميًّا. (٢)

٤- **توسع الاتحاد الأوروبي:** إن توسع الاتحاد الأوروبي له سلبيات؛ لصعوبة الاتفاق على قضايا داخلية، وحتى في السياسة الخارجية، فبريطانيا مثلاً شاركت

(1) The EU 11 in an Aging Europe, (January 17, 2013). (http://www.worldbank.org/en/news/feature/2013/01/17/the-eu-11-in-an-aging-europe).

(2) Points against the rise of an EU superpower. (http://en.wikibooks.org/wiki/Future/Emergence_of_the_EU).

في احتلال العراق في الوقت الذي رفضته فرنسا وألمانيا، كما أن هناك خلافات بين الدول الأوروبية في موقفها من أزمة المفاعل النووي الإيراني بسبب العلاقات الاقتصادية مع إيران.

ونجد أن بعض الدول الأوروبية رفضت الدستور الأوروبي المقترح عام ٢٠٠٥م كما حدث في فرنسا، وهناك أيضًا خلاف بشأن الانضمام إلى عملة الاتحاد الرئيسة اليورو، فدولة مثل بريطانيا لا تزال تحتفظ بالجنيه الإسترليني، وكما أشرنا تهدد أحيانًا بالخروج من الاتحاد، وتختلف الدول في نموها الاقتصادي، رغم بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وإن توسعة الاتحاد ليصل عدده ٢٨ دولة يشكل نقطة تزيد من مشكلات الاتحاد مستقبلاً مع استمرار قبول الاتحاد طلب العضوية.

٥- **مقعد مجلس الأمن الدولي:** تطرح الدول الكبرى وبعض الدول النامية قضية إصلاح الأمم المتحدة وعضوية مجلس الأمن الدولي؛ على اعتبار أنها جاءت في نهاية الحرب الباردة، ولها ظروفها الدولية، ولكن النظام الدولي تغير، وظهرت دول لم تكن موجودة، وبرزت قوى كبرى، وتطالب الهند مثلاً بعضوية دائمة لمجلس الأمن الدولي، وكذلك ألمانيا واليابان، ودول أمريكا اللاتينية، وحاليًا في الاتحاد الأوروبي توجد كل من بريطانيا وفرنسا لكل منهما مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وبذلك لهما تأثير في القضايا الدولية التي تُعرَض أمام المجلس[1]، ولكن هناك رؤية مطروحة في حالة إصلاح ميثاق الأمم المتحدة وعضوية مجلس الأمن الدولي، وظهور دول مؤثرة لها دورها الإقليمي فقد يكون للاتحاد الأوروبي ككتلة مقعد دائم مما يحدّ من دور الاتحاد في الأمم المتحدة.

(1) Ibid.

خامسًا: رؤية مستقبلية للاتحاد الأوروبي وعلاقته بالعالم الإسلامي:

إن التحول باتجاه التعددية القطبية، والصراع على مناطق النفوذ؛ من أجل الأسواق التجارية والاستثمارات يجعل الاتحاد الأوروبي يتجه إلى منطقة البحر المتوسط الجوار الجغرافي له، والعلاقات التاريخية بين دوله شمال المتوسط وجنوبه. فالولايات المتحدة لها منطقة نفوذها في أمريكا اللاتينية، وأقامت منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وتعزز علاقاتها في شرق آسيا، وتسعى لإقامة علاقات مع كل من أستراليا واليابان والهند تحت شعار التحالف الديمقراطي.

أما الصين وروسيا، فقد شكّلتا منظمة شنغهاي للتعاون، والصين لها علاقاتها مع جوارها الجغرافي الآسيوي، وروسيا أيضًا لها منطقة نفوذ في الجوار القريب؛ الجمهوريات الآسيوية الإسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي سابقًا، وتحاول جاهدة إخراج الولايات المتحدة من آسيا الوسطى، خاصة من القواعد العسكرية التي أقامتها هناك في ظل الضعف الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في عهد يلستن.

ولذلك فإن المنطقة المهمة جيواستراتيجيًا للاتحاد الأوروبي هي منطقة جنوب البحر المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء؛ لأن الأمن الأوروبي مرتبط بما يحدث في جنوب المتوسط، ولذلك لاحظنا الموقف الأوروبي وخاصة الفرنسي كان معارضًا لوجود تيارات معادية له، أو تسعى لاستقلال القرار السياسي في بلادها كما كان الحال في الموقف من أزمة الجزائر عام ١٩٩١م.

ولكن دعم أوروبا لأنظمة شمولية أو سلطوية لا يحقق أهدافها في ظل عدم الاستقرار، ولذلك شجع الاتحاد الأوروبي على التحول الديمقراطي في المنطقة، وشجّع منظمات المجتمع المدني، وركّز

بالذات على دور المرأة.

ولكن تطورات الربيع العربي من تونس إلى مصر وليبيا وغيرها كانت مفاجأة للاتحاد الأوروبي بل للولايات المتحدة نفسها وحتى إسرائيل، ولذلك كان الاتحاد الأوروبي متريثًا في رد فعله على ثورات الشعوب، وخاصة بعد فوز التيارات الإسلامية في الانتخابات التي شهدتها دول الربيع العربي، ولذلك تعامل الاتحاد الأوروبي بسياسة الأمر الواقع، وعلى اعتبار أنها تيارات معتدلة، خاصة أن بعض رموز هذه التيارات مثل زعيم حزب النهضة عاش فترة طويلة في المنفى في المملكة المتحدة.

ورغم تعامل الاتحاد الأوروبي بسياسة الأمر الواقع فإن بعض دوله وخاصة فرنسا تسعى لأن يكون التيار العلماني الموالي لها في السلطة سواء بالانتخابات أو بغيرها، ولذلك نلاحظ تحركًا خفيًا لتشجيع التيارات العلمانية في هذه الدول، ومحاولة إظهار فشل تجربة الإسلام السياسي، ورغم تنسيق دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها في السياسة الخارجية، إلا أن هناك دولاً فيه لها مصالح حيوية ومهتمة أكثر من غيرها مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي هي احتواء التحولات السياسية في جنوب المتوسط؛ لأن لها آثارها داخل مجتمعات الاتحاد الأوروبي بسبب الجاليات الإسلامية هناك والعلاقات الاقتصادية، وتحاول دول الاتحاد مع دول المتوسط إيجاد قواسم مشتركة من خلال حوار الحضارات وليس صدامها وتسعى لاستقرارها، وتعمل على التوسط في خلافاتها، مثل محاولات الاتحاد الأوروبي التوسط في الأزمة المصرية إثر الانقلاب العسكري في مصر في الثالث من يوليو ٢٠١٣م، فالرئيس الذي تمت تنحيته من قِبل الجيش رئيس منتخب، وإزاحته من السلطة يتنافى مع المسار الديمقراطي الذي يدعو له الاتحاد الأوروبي.

وتبقى أوروبا حريصة على عدم الصدام في منطقة البحر المتوسط، وتسعى للاستقرار السياسي، واحتواء الأزمات من أجل مصالحها الاستراتيجية في حوض البحر المتوسط.

رغم تعامل الاتحاد الأوروبي بسياسة الأمر الواقع مع الثورات العربية إلا أن بعض دوله وخاصة فرنسا تسعى لأن يكون التيار العلماني الموالي لها في السلطة سواء بالانتخابات أو بغيرها، ولذلك نلاحظ تحركًا خفيًا لتشجيع التيارات العلمانية في هذه الدول، ومحاولة إظهار فشل تجربة الإسلام السياسي.

أثر الاتحاد الأوروبي على العالم الإسلامي:

إن قيام الاتحاد الأوروبي له آثاره السياسية والاقتصادية على العالم الإسلامي، فقد أصبح الاتحاد يمثل تكتلاً نصرانيًا يؤكده عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي رغم علمانية الدولة! ووجود جاليات إسلامية في أوروبا عددها تقريبًا يصل إلى ٢٠ مليون نسمة، هناك حوالي ١٣ مليون نسمة في أوروبا الغربية وحدها؛ مما أوجد قلقًا داخل الاتحاد الأوروبي من عدم اندماجها في المجتمعات الأوروبية، ومن محافظتها على هويتها الإسلامية الخاصة؛ علمًا بأن الدين الإسلامي هو الأكثر انتشارًا في أوروبا.

وإثر توسع الاتحاد الأوروبي فقد أثّر على العمالة المسلمة في أوروبا، ومحاولة تقليصها، والاعتماد على عمالة دول أوروبا الشرقية. وحيث إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر تكتل سياسي واقتصادي، فإن منظمة التعاون الإسلامي تمثل تكتلاً كبيرًا يشمل ٥٧ دولة، وحيث إن الأمن الأوروبي مرتبط بالعالم الإسلامي بحكم التاريخ والجغرافيا، فلا بد من تعزيز التعاون بينهما في القضايا الإقليمية والدولية.

وتتمثل أهم توصيات الدراسة فيما يلي:

١- الاستمرار في الحوار الحضاري البنَّاء بين العالم الإسلامي والاتحاد الأوروبي ضرورة ملحة لكلا

الطرفين لإيجاد أرضية مشتركة للتعاون.

٢- دعم أوروبا حقوق الشعوب الإسلامية في تحقيق سيادتها وتقرير مصيرها، وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي تعتبر أوروبا المسئولة تاريخيًا عن إيجاد الكيان الصهيوني، ورغم مشاركتها في اللجنة الرباعية إلا أن هذه اللجنة لم تحقق تقدمًا سياسيًا لحقوق الشعب الفلسطيني.

٣- فتح المجال للتبادل التجاري، وخاصة المنتجات الزراعية من دول جنوب المتوسط، وهي الدول المغاربية للدخول لأوروبا بنفس مزايا دول جنوب أوروبا.

٤- فتح المجال للعمالة الإسلامية للعمل في أوروبا، والمحافظة على حقوقها وفق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، خاصة أن المجتمعات الأوروبية تسير نحو الشيخوخة، وتحتاج إلى الأيدي العاملة الشابة.

٥- التعاون في مجال أمن البحر المتوسط بدعم أوروبا للتنمية في الدول الإسلامية المجاورة، فالفقر والدكتاتورية هي خلف الهجرة غير المنظمة.

٦- إن الإسلاموفوبيا التي تصوّرها وسائل الإعلام الصهيونية في تهديد أوروبا غير واقعية، والعلاقات التاريخية أثبتت أن الإسلام دين التسامح والسلام، ولكن عدم إيجاد حل للغطرسة الصهيونية، والاستيطان، وتهديد المقدسات الإسلامية وحتى المسيحية في القدس، يهدد السلام في المنطقة الذي ينعكس بدوره على أوروبا وأمنها.

٧- احترام حقوق الجاليات الإسلامية في أوروبا؛ لأنها حلقة الوصل بين المجتمعات الإسلامية والأوروبية وعدم تهميشها في العمل والوظيفة وأن يكون شغل الوظيفة خاضعًا لمبدأ تكافؤ الفرص.

معلومات إضافية

الاتحاد الأوروبي.. نشأته ومؤسساته الحاكمة:

يتكون الاتحاد الأوروبي من مجموعة من الدول الأوروبية الملتزمة بالسعي إلى تحقيق وحدة اقتصادية وتكامل سياسي وثيق. كانت تعرف سابقًا باسم المجموعة الأوروبية، أنشئ الاتحاد الأوروبي في ١ يناير ١٩٩٣م.

تطور الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي الذي بدأ بين الدول الأوروبية الغربية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين. وقد تعاونت هذه الدول في نهاية الأمر في الشئون الاقتصادية بوصفها أعضاء في المجموعة الأوروبية.

وفي عام ١٩٩٣م، سعت دول المجموعة الأوروبية الاثنتا عشرة -التي أصبحت الآن أعضاء في الاتحاد الأوروبي- إلى توسيع مجالات التعاون لتشمل تطبيق العدالة والشئون الداخلية، بالإضافة إلى تبنّي سياسة خارجية وأمنية موحدة. تُعنى العدالة بالشئون الداخلية والتعاون في مجالات مثل تطبيق القانون وسياسات الهجرة؛ بينما تُعنى السياسة الخارجية والأمنية الموحدة بالمسائل العسكرية ومسائل السياسة الخارجية الأخرى. تسمى مجالات التعاون الثلاثة في بعض الأحيان، أعمدة الاتحاد الثلاثة.

تكونت المجموعة الأوروبية من ستة أعضاء أساسيين: بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا وألمانيا الغربية. وقد انضمت كل من الدنمارك وأيرلندا والمملكة المتحدة إلى المجموعة عام ١٩٧٣م. وانضمت اليونان بدورها عام ١٩٨١م، أما إسبانيا والبرتغال فقد انضمتا عام ١٩٨٦م. وانضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥م. وأسفر الاستفتاء الذي أُجري في النرويج عام ١٩٩٤م، عن رفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كان أعضاء الاتحاد قد وافقوا على انضمام عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي بحلول شهر مايو ٢٠٠٤م وذلك بموجب اتفاقية كوبنهاجن التي وُقِّعت في ديسمبر ٢٠٠٢م، والدول هي: لاتفيا، إستونيا، لتوانيا، بولندا، المجر، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، مالطة. ووافق الأعضاء على انضمام بلغاريا ورومانيا في عام ٢٠٠٧م، وظلت تركيا تفاوض من أجل الانضمام إلى الاتحاد.

معاهدة الاتحاد الأوروبي:

حدثت أهم مرحلة في تطور المجموعة الأوروبية في ماستريخت بهولندا في ١١ ديسمبر ١٩٩١م، عندما اتفق قادة الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية على نصوص وبروتوكولات معاهدة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي. صادقت البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء على نصوص المعاهدة، وأصبحت نافذة المفعول في يناير ١٩٩٣م. وفي عام ١٩٩٥م، وقَّعت كل من السويد وفنلندا والنمسا أيضًا على المعاهدة.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي:

إن أهم تطور بعيد الأثر نصت عليه المعاهدة، هو ذلك المتعلق بالسعي إلى تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي يعتمد على عملة واحدة ترتكز على وحدة العملة الأوروبية (اليورو) التي بدأ العمل بها في ١ يناير ١٩٩٩م.

تعد وحدة العملة الأوروبية بمثابة سلة عملات تتكون من مقادير محددة من عملات الدول الأعضاء التي تعكس الأهمية الاقتصادية لهذه الدول. حُدد عدد العملات المشتركة بـ١٢ عملة، واستُبعدت عملات كل من السويد وفنلندا والنمسا.

تطلب مثل هذا التطور تبنّي سياسة نقدية موحدة يديرها بنك مركزي مستقل. وقد نص أحد البروتوكولات المهمة الملحقة بالمعاهدة على أن المملكة المتحدة غير ملزمة بالانتقال إلى المرحلة النهائية للاتحاد الاقتصادي والنقدي إلا بعد الحصول على موافقة منفصلة من حكومتها وبرلمانها. ونجحت الحكومة الدنماركية أيضًا في أجل للحصول على وضع مماثل.

وضعت المعاهدة بعض المعايير الاقتصادية المحددة التي ينبغي الوفاء بها. كما نصت على تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي على ثلاث مراحل. وفي ١٩٩٩م، جمدت إحدى عشرة دولة من دول الاتحاد أسعار صرف عملاتها مقابل اليورو حسب أسعار السوق بصفة مؤقتة، والدول هي: ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، لوكسمبرج، النمسا، فنلندا، فرنسا، هولندا.

ويمكن تبادل عملات دول الاتحاد الأوروبي الأربع المتبقية وهي: الدنمارك والسويد والمملكة المتحدة واليونان حسب أسعار صرف اليورو الجارية، وقد وافقت الدنمارك واليونان على الاشتراك في آلية سعر الصرف التي تمنع عملتيهما من الارتفاع أو الانخفاض بنسبة ١٥٪ من الأسعار الرسمية المعلنة. واتفقت الدول الإحدى عشرة التي وافقت على تجميد سعر عملاتها على إحلال اليورو مكان عملاتها بحلول الأول من يوليو عام ٢٠٠٢م.

المؤسسات الحاكمة:

كانت المؤسسات الرئيسة الخمس للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥م، هي: مجلس الوزراء، والمجلس الأوروبي، والهيئة التنفيذية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية.

أ- مجلس الوزراء:

يُعد مجلس الوزراء الكيان المسئول عن صنع سياسات الاتحاد. ولا يمكن للمجلس طرح مشاريع للقوانين بنفسه؛ ولكن يمكنه أن يقبل أو يرفض مقترحات الهيئة التنفيذية. قد تتطلب إجازة التشريعات موافقة الوزراء عليها بالإجماع أو بالأغلبية المشروطة (٦٢ صوتًا من أصل ٨٧). وتتطلب الأغلبية البسيطة ٤٤ صوتًا فقط، ولكنها نادرًا ما تُستخدم.

يتكون المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، وفي العادة يكون هذا الممثل هو وزير الخارجية. وتتعاقب الدول الأعضاء على رئاسة هذا المجلس لمدة ستة أشهر. ويعقد المجلس اجتماعاته عادة في بروكسل.

ب- المجلس الأوروبي:

المجلس الأوروبي أو «القمة»، مصطلح يُستخدم لوصف اجتماعات رؤساء الدول الأعضاء التي يشارك فيها رئيس الهيئة التنفيذية، أعطي هذا المجلس رسميًا صيغة قانونية في قانون أوروبا الموحدة لعام ١٩٨٦م. تعطي معاهدة الاتحاد الاقتصادي هذا المجلس بعض المسئوليات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والاتحاد الاقتصادي والنقدي.

ج- الهيئة التنفيذية:

الهيئة التنفيذية تُعد بمثابة الكيان التنفيذي والخدمة المدنية للاتحاد. والدور الرئيس الذي تؤديه الهيئة هو التأكد من الالتزام بشروط وأحكام المعاهدات، واتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين. كما أنها مسئولة أيضًا عن طرح وصياغة مشاريع القوانين، وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، وإدارة صناديق الاتحاد الأوروبي المختلفة.

يُعد رئيس الهيئة التنفيذية الشخصية الرئيسة في الاتحاد الأوروبي. يعين أعضاء الهيئة التنفيذية بوساطة حكومات الدول الأعضاء، ولكن ينبغي عليهم العمل لتحقيق المصلحة العامة للاتحاد بأكمله دون أن يدينوا بالمسئولية لحكوماتهم الوطنية. كما ينبغي عليهم العمل بصورة مستقلة عن المجلس الأوروبي. ويتم تعيينهم لمدة أربعة أعوام، ويرأس كل واحد منهم إدارة عامة تُعنى بمجال معين. كان عدد الأعضاء في عام ١٩٩٥م: ٢٠ عضوًا؛ بمعدل عضوين من كل دولة من الدول الخمس الكبرى (فرنسا وألمانيا، وإيطاليا وإسبانيا، والمملكة المتحدة)، وعضو واحد من كل دولة من الدول الصغيرة.

يقع المقر الرئيس للهيئة التنفيذية في بروكسل، وتوجد الإدارات الأخرى في لوكسمبرج.

البرلمان الأوروبي:

يعمل البرلمان الأوروبي بوصفه هيئة استشارية في المقام الأول. ويناقش البرلمان مقترحات الهيئة التنفيذية، ويسدي النصح لكل من الهيئة ومجلس الوزراء.

أُسس البرلمان الأوروبي في عام ١٩٥٧م، وأُسندت له صلاحيات استشارية؛ غير أن التعديلات التي أُدخلت على معاهدة روما والتشريعات الأخرى، أعطته صلاحيات تشريعية ومالية محدودة.

يتمثل دور البرلمان في إجازة ميزانية الاتحاد، والتعليق على مشاريع القوانين، واقتراح أي تعديلات يراها ضرورية. كما يحقق البرلمان أيضًا في الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة في مؤسسات الاتحاد الأخرى. أعطت معاهدة الاتحاد الأوروبي البرلمان الحق في رفض التشريعات في ١٤ مجالاً محددًا، تشمل التعليم والثقافة. تقوم ١٩ لجنة برلمانية متخصصة بإدارة أعمال البرلمان.

يضم البرلمان الأوروبي ٦٢٥ مقعدًا، وتجرى الانتخابات كل خمس سنوات. يختار الناخبون في كل دولة، نسبة مئوية محددة من أعضاء البرلمان. وتتمتع الدول الصغيرة بنسبة تمثيل أكبر لكل فرد مما تتمتع به الدول الكبيرة. وهناك رئيس للاتحاد يدير جلساته.

يعقد البرلمان الأوروبي ١٢ جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورج، بينما تعقد الجلسات الإضافية الأخرى في بروكسل.

د- محكمة العدل الأوروبية:

محكمة العدل الأوروبية هي المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي. وهي مخوّلة بالنظر في القضايا ذات العلاقة بالقوانين التي يجيزها الاتحاد الأوروبي. كما أنها تنظر في القرارات المتخذة من قبل الهيئة التنفيذية ومجلس الوزراء، وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة، وتقرر مدى خضوعها لأنظمة الاتحاد وقوانينه.

ويمكن للمحكمة أيضًا النظر في الاستئنافات المرفوعة من الدول الأعضاء، أو من الهيئة التنفيذية، أو مجلس الـوزراء، أو المؤسســات أو المواطنـين. كما تقوم المحكمة بتفسـير قوانـين ولوائح الاتحاد الأوروبـي فيما يتعلق بالقضايا المحالة عليها من المحاكم الوطنية.

ويمكن للمحكمة أيضًا إلغاء الأحكام الصادرة عن المحاكم الوطنية.

وتعد قرارات المحكمة ملزمة لكل الأطراف بما في ذلك الدول الأعضاء، وتتكون المحكمة من ١٣ قاضيًا يُعينون بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء لمدة ستة أعوام. ويوجد مقر المحكمة في لوكسمبرج.

المصدر:

الموسوعة العربية العالمي: www.intaaj.net